

Distr.: General
28 July 2020

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

البند 18 (ز) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 22 تموز/يوليه 2020

[بناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (E/2020/44)]

21/2020 - تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها التاسعة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشيّر إلى قراراته 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018 و 26/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2019 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس أتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإنه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل

عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإنه يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة

عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإن يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹⁾،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإن يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽²⁾، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 197/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإن يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإن يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 236/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تنمية الموارد البشرية،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أدركت فيه ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبوقة، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات، وللسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمر على سبل عيش الناس، وأكدت مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة،

وإن ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها التاسعة عشرة⁽³⁾، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، بما يشمل تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي لتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146.

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2020، الملحق رقم 24 (E/2020/44).

لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020؛

2 - يدعو اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - يرحب بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجدداً أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

تعزيز الحوكمة الفعالة والإصلاح المؤسسي للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

4 - يكرر تأكيد الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعاً ومرونةً وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

5 - يشير إلى أهمية تنفيذ خطة عام 2030 في الوقت المحدد لها، وبحث الحكومات على معالجة ما يعتري المؤسسات من أوجه الضعف الهيكلي والإجرائي التي قد تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والسعي إلى إجراء إصلاحات جريئة في مجال السياسة العامة للتعجيل بتحقيق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

6 - يؤكد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، والتخفيف من حدة ما لجائحة كوفيد-19 من آثار اجتماعية واقتصادية ومالية ضارة على جميع المجتمعات هي أمور تسلترم معالجة أوجه عدم المساواة العميقة الموجودة في العديد من البلدان، مما قد يتطلب من المؤسسات على جميع المستويات أن تؤدي دوراً أكبر في تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها، بوسائل منها إعادة التوزيع بصورة أكثر فعالية وبرامج الحماية الاجتماعية، والنظم الضريبية والإدارة الفعالة، والتدابير الخاصة للقضاء على جميع أشكال التمييز وأثارها السلبية المتفاقمة، لا سيما ما يترتب منها على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً؛

7 - يرحب بتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات العامة في إطار التصدي للجائحة، ويدعو إلى التعجيل إلى حد كبير بوتيرة ما يُبذل من جهود لمعالجة الفجوات الرقمية في تيسير الربط بشبكات النطاق العريض العالية السرعة بتكلفة ميسورة وتحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وتبادل المعارف الذي تتيحه الحكومات، بما في ذلك في أوساط الفئات المحرومة وفي المناطق الريفية والنائية، لضمان الحصول على الخدمات العامة على أساس المساواة بين الجميع، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات وعدم ترك أي أحد خلف الركب، مع احترام الحق في الخصوصية؛

8 - يؤكد من جديد الحاجة إلى إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة⁽⁵⁾، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، على جميع المؤسسات العامة ودعمًا لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

9 - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة لتفعيل المبادئ، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل، وبالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

10 - **يحيط علماً** بمبادرة اللجنة الرامية إلى ربط مجموعة من المؤشرات بكل مبدأ من المبادئ، بغية الإسهام في تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في تقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، والعمل مع المنظمات الإقليمية على تطبيق تلك المبادئ؛

11 - **يشجع** الحكومات على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم المشتريات العمومية باعتبارها أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، وتعزيز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى، حسب الاقتضاء، في مراجعة حسابات أداء الميزانية، ولإمّاج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في صميم العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل تحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

12 - **يرحب** بما تواصل اللجنة القيام به من أعمال من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات ونظم ذات مصداقية للحوكمة والإدارة العامة في حالات البلدان المتأثرة بالنزاعات، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في هذه الحالات ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

13 - **يؤكد** أن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات يتطلب اكتساب فهم شامل لنطاق وقدرات القوة العاملة في القطاع العام، ويشجع البلدان على معالجة ما يعترى القوة العاملة في القطاع العام من ثغرات، بما فيها الثغرات في المهارات الرقمية، في سياق استراتيجيات الموارد البشرية والتنمية الوطنية، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها تعزيز برامج التدريب ذات الصلة، والتعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة داخل البلدان وفيما بينها، وإتاحة التدريب الأساسي بشأن الأهداف لجميع العاملين في القطاع العام؛

(5) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24 (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع ب، الفقرة 31.

المتابعة

- 14 - **يطلب** إلى اللجنة أن تدرس، في دورتها العشرين المقرر عقدها في الفترة من 12 إلى 16 نيسان/أبريل 2021، موضوع دورة المجلس لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛
- 15 - **يدعو** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛
- 16 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 17 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛
- 18 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

22 تموز/يوليه 2020